حكاية المعارضة مع التليفزيون والصحف القومية

بقلم :
أحمد طلعت

تحت نفس هذا العنوان كتب الاستاذ على الدالى مقالا فى جريدة [مايو] منذ أيام يقول فيه أن المعارضة تطالب باستخدام أجهزة الاعلام القومية [بغير وجه حق] وحذر من الاخطار التى يمكن أن واجهها المجتمع اذا سمح لممثلى احزاب المعارضة بالحديث الى الشعب من خلال هذه الاجهزة الحساسة ..

والذى يجب أن يعرفه الاستاذ على الدالى ، ويعرفه الرأى العام كله أن [حكاية] المعارضة مع أجهزة الاعلام القومية — على غير مايقول الكاتب — تستند الى [حق] لهذه الاحزاب مقرر بناء على قانون قائم ، ومعمول به ، هو القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الاذاعة والتليفزيون والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩-٢ عام ١٩٧٩ .

وتحدد المادة الخامسة من هذا القانون واجب اجهزة الاذاعة المسموعة والمرئية بما يلى حرفيا [طرح القضايا العامة مع أتاحة الفرصة لبيان مختلف الاراء فى شأنها بما فيها الاتجاهات الحزبية]

ثم يقول القانون فى مادته السابعة أيضا [الالتزام بتخصيص جانب من وقت الارسال الاذاعى والتليفزيونى للاحزاب السياسية ابان الانتخابات لشرح برامجها للشعب ، وكذلك تخصيص جانب من وقت الارسال بصفة منتظمة لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للرأى العام] .

ويترتب على ذلك أن [التحفظات] التى أوردها الاستاذ على الدالى فى مقاله هى تحفظات على طريقة ممارسة هذا [الحق] وضوابط تلك الممارسة ، ولا يصح أن تكون قيدا على [الحق] ذاته ..

فالمعارضة ليست كلها فى [سلة واحدة] واذا صح أن من بين عناصرها افرادا لايتقيدون بأمانة الممارسة ، فان الاغلبية من المعارضين — ومن مختلف الاحزاب — أهل ليتحمل مسئولية مخاطبة الجماهير العريضة عبر أجهزة الاعلام الفعالة ، والتفرقة بين ما يمكن الا يقال فى اجتماع حزبى وما يجب أن يقال عبر الاجهزة القومية ..

واجهزة الاعلام القومية — مع ذلك — تملك من داخلها رقابة ذاتية على مايذاع من خلالها على الجماهير العريضة ، وهى تمارس هذه [الرقابة الذاتية] حتى على ما يقدمه العاملون فى هذه الاجهزة ، ولا اتصور أن المعارضين سوف يسلمون من هذه الرقابة ، بفرض انه قد اتيح لهم عرض أفكارهم من خلال الاجهزة القومية ..

والخطر الحقيقى لا يكمن فى عرض الافكار المسئولة والمعتدلة لاحزاب المعارضة [الشرعية] ، وانما الخطر الحقيقى هو فى [كبت] هذه الافكار مما يدفعها — أو يدفع البعض منها على الاقل — الى التشدد كرد فعل لهذا الضغط وهذا الكبت ..

واذا كانت اجهزة الاعلام القومية قد اتسعت لمناقشة الفكر المتطرف رغم ما فيه من تجاوز ، فانه من باب أولى أن تتسع لمناقشة آراء احزاب المعارضة التى تعمل فى اطار الشرعية وتحت مظلتها ..

ولسوف يظل الحوار المسئول هو الضمانة الاساسية للديمقراطية التى تحترم فيها الاغلبية رأى الاقلية حتى تقبل فيها الاقلية بقرار الاغلبية

فاستخدام أجهزة الاعلام القومية هو [حق] للمعارضة بمثل ما هو [حق] للحزب الحاكم .. وهذا هو نص القانون ، اذا كانت السيادة حقا للقانون ..